

داني فيلك وأوري رام (*)

صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو-سياسي

(١)

انطلقت موجة الاحتجاج الاجتماعي التي اجتاحت إسرائيل في صيف ٢٠١١ في الرابع عشر من شهر تموز. ولم يكن هناك أفضل من هذا التاريخ الرمزي لاختياره لانطلاقة الاحتجاج الاجتماعي، والذي أطلق عليه اسم «احتجاج الطبقة الوسطى». ففي هذا اليوم من العام ١٧٨٩ سيطرت الجماهير الباريسية على «الباستيل» معلنة أن الطبقة الثالثة (الطبقة الوسطى) هي الشعب الفرنسي. الحقيقة أن أحداث صيف ٢٠١١ تذكرنا بتمرد الطلاب الجامعيين

(*) البروفيسور داني فيلك- من قسم العلوم السياسية وأنظمة الحكم، جامعة بن غوريون- بئر السبع؛ البروفيسور أوري رام، من قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن غوريون. نُشر هذا المقال على موقع مجلة «نظرية ونقد»، معهد فان لير- القدس. صيغة مطبوعة من هذا المقال ستُنشر في العدد ٤١ من مجلة «نظرية ونقد» (بالعبري).

العام ١٩٦٨ في فرنسا، أكثر مما تذكرنا بالثورة الفرنسية؛ النظام لم يسقط، لكن الخطاب بدأ يتغير. على كل حال، في الفترة بين تموز وأيلول بدأت تظهر عشرات خيام الاحتجاج، وفي نهاية كل أسبوع خرج عشرات بل مئات الآلاف للتظاهر مرددين «الشعب يريد عدالة اجتماعية».

كان هذا الكم الهائل من المشاركين في الاحتجاجات ظاهرة غير مسبوقة في إسرائيل، وخاصة لدى الحديث عن احتجاجات تتعلق بقضايا اجتماعية. كما تجلّت هذه السابقة في التغطية الإعلامية الواسعة والمتعاطفة، وفي العناوين الرئيسية في الصحف وفي النشرات الاخبارية في جميع القنوات الإسرائيلية. وهو ما عزّز الشعور لدى مؤيدي الاحتجاجات ولدى المتحفّظين، بأن أمراً ما يوشك على التغير في إسرائيل.

كانت معطيات الوضع الاجتماعي الجديد لا تقبل التأويل: نحو عشرين شركة كبرى، معظمها ذات ملكية عائلية، تسيطر اليوم على نحو نصف الثروة في إسرائيل؛ مؤشر جيني لعدم المساواة وصل إلى ٠,٣٧٨، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الثانية بين الدول المتطورة (بعد الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى) بالنسبة لعدم عدالة توزيع الدخل

منذ العام ١٩٨٥ . ففي الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، تخلت إسرائيل عن أنماط الاقتصاد الوطني التي كانت متبعة منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٧ (نهاية حكم حزب العمل)، والتي استبدلت أنماط اقتصاد «الجماعة» التي سادت حتى العام ١٩٤٨ . وخلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، طرأت على المجتمع الإسرائيلي تحولات أيديولوجية واجتماعية، دفعتها نحو النموذج الاقتصادي الرأسمالي المتطرف، أي الأمريكي، مع كل مساوئه الاجتماعية. وكانت النتيجة تفاقم عدم المساواة، وزيادة الضغوطات على الطبقة الوسطى، وزيادة ملحوظة للفقر.

وكانت معطيات الوضع الاجتماعي الجديد لا تقبل التأويل: نحو عشرين شركة كبرى، معظمها ذات ملكية عائلية، تسيطر اليوم على نحو نصف الثروة في إسرائيل؛ مؤشر جيني لعدم المساواة وصل إلى ٠,٣٧٨، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الثانية بين الدول المتطورة (بعد الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى) بالنسبة لعدم عدالة توزيع الدخل؛ نسبة الفقر في إسرائيل ٢١٪، أي واحد من كل خمسة مواطنين، مقابل ١١٪ في الدول المتطورة (دول الـ OECD). وتبرز حدة الفشل الاجتماعي إزاء حقيقة كون الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر مزدهراً نسبياً، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٢٨ ألف دولار، أي ٨٤٪ من المعدل في الدول المتطورة، و ٦٢٪ من نصيب الفرد في الولايات المتحدة، وكذلك إزاء حقيقة كون إسرائيل لم تتضرر بشكل كبير، حتى العام ٢٠١١ على الأقل، من الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٨.

لكن موجة الاحتجاجات التي عصفت بالبلاد في منتصف شهر تموز كانت قد خمدت في نهاية شهر أيلول. صحيح أنه كان من المتوقع أن تستنفد هذه الاحتجاجات نفسها، كما كان متوقعاً أن يحدث ذلك مع بداية فصل الشتاء، واقتراب الأعياد ومطلع العام الدراسي الأكاديمي، إلا أن سرعة إخمات جمهور المحتجين من الشوارع كانت مفاجئة.

شكل ارتفاع أسعار المساكن عاملاً مباشراً في انطلاق الاحتجاجات، حيث ارتفعت أسعار المساكن بشكل كبير، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة المساكن المستأجرة، وخاصة في منطقة المركز. منذ العام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٩ تراجعت نسبة الأسر الشابة التي تملك مسكناً من ٥١٪ إلى ٤٣٪، كما ارتفعت أجور المنازل بنسبة عالية. وبدأت حركة الاحتجاج عندما قررت طالبتان من تل أبيب، هما دافني ليف وستاف شاير اللتان ستصبحان فيما بعد صوت حركة الاحتجاج ووجهها المعروف، نصب خيمة احتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب، وسرعان ما امتلأت الجادة بخيام الاحتجاج، وتمت إقامة نحو ٢٥٠٠ خيمة احتجاج في جميع مناطق البلاد.

اندلعت احتجاجات المسكن (هكذا سُميت في البداية) في أعقاب ربيع الاحتجاجات في إسرائيل (احتجاجات مجموعات كبيرة من العمال)، بما في ذلك العمال الاجتماعيون، المعلمون والأطباء؛ وخرج هؤلاء للاحتجاج على شروط العمل والأجور غير المناسبة؛ وكذلك احتجاجات المستهلكين ضد شركات الأغذية وشبكات التسويق الكبرى بسبب غلاء السلع الغذائية؛ واحتجاجات المواطنين القلقين ضد أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على القوة الاقتصادية ويسعون إلى الحصول على حصة الأسد من عائدات الموارد الطبيعية للدولة (الغاز والنفط).

لم تقتصر احتجاجات صيف ٢٠١١ على إسرائيل فقط، فقد سبقتها احتجاجات شعبية ضد أنظمة استبدادية وفاسدة في شمال إفريقيا وفي الشرق الأوسط. كما شهدنا موجة احتجاجات مماثلة في أماكن مختلفة في العالم: في الولايات المتحدة، أميركا اللاتينية وأوروبا، وذلك في أعقاب الأزمة المالية التي بدأت في العام ٢٠٠٨. هذا المزيج من حالة الإسياء العام في الداخل، والأجواء العاصفة في الخارج، كان المحرك لموجة الاحتجاج الكبيرة.

كانت هذه الموجة من الاحتجاجات في العام ٢٠١١ العقبة الأولى أمام النزعة النيو-ليبرالية الجامحة التي تأسست في إسرائيل

لم يكن لهذا الاحتجاج أن يتطور إلى هذا الحجم الضخم لولا انضمام مجموعات أخرى، وبضمنها مجموعات محسوبة من الأطراف الاجتماعية والجغرافية، ومن الطبقات الدنيا، بل وقيادات وناشطون من أصحاب الانتماء الشرقي والهوية الشرقية، مثل «الفهود السود» و«القوس الديمقراطي الشرقي». جميع الفئات المشاركة في الاحتجاجات توحدت مؤقتاً تحت شعار «الشعب»، والذي اكتسب في هذا السياق مفهوماً غير اعتيادي

(٢)

كان المبادرون إلى الاحتجاجات مجموعة صغيرة من الشبان، استمرت في قيادة الاحتجاجات خلال جميع أحداث الصيف، وعلى رأسهم دافني ليف وستاف شابير وغيرهما. كان هؤلاء من الطلاب الجامعيين أو من خريجي الجامعات من مجال الإعلام، تتراوح أعمارهم بين ٢٠ إلى ٣٥ سنة، يسكنون في الأحياء الجديدة في تل أبيب، والتي تجمع بين مراكز الترفيه للشباب ومراكز الأعمال المالية في إسرائيل. منذ البداية انضمت إلى حركة الاحتجاج مجموعات أكثر تنظماً، ما منح هذه الحركة القدرة التنظيمية والاقتصادية التي لم تتوفر للمبادرين: الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين وعلى رأسه إيتسيك شمولي، وحركة «دور إسرائيل» - خريجو حركة «الشبيبة العاملة والمتعلمة» - التي ترفع راية قيم الريادة والمساواة والتابعة لحزب العمل. هذه المركبات الثلاثة هي التي رسمت صورة الاحتجاج كحركة احتجاج الطبقة الوسطى، بل حركة الوسط الأشكنازي، العلماني، الاشتراكي (سابقاً) والقومي؛ وهي الشريحة التي أطلق عليها عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ المصطلح العبري «أحوساليم»، وهي الشريحة التي فقدت السلطة السياسية وتصارع الآن كي لا تفقد مكانتها الاقتصادية.

على الرغم مما تقدم، من الواضح أنه لم يكن لهذا الاحتجاج أن يتطور إلى هذا الحجم الضخم لولا انضمام مجموعات أخرى، وبضمنها مجموعات محسوبة من الأطراف الاجتماعية والجغرافية، ومن الطبقات الدنيا، بل وقيادات وناشطون من أصحاب الانتماء الشرقي والهوية الشرقية، مثل «الفهود السود» و«القوس الديمقراطي الشرقي». جميع الفئات المشاركة في الاحتجاجات توحدت مؤقتاً تحت شعار «الشعب»، والذي اكتسب في هذا السياق مفهوماً غير اعتيادي - مفهوماً اجتماعياً جامعاً وليس مفهوماً قومياً - إثنياً. فني

الأيام العادية، وعندما يتم الحديث في إسرائيل عن «شعب»، نفهم أن المقصود «الشعب الإسرائيلي» أو «الشعب الفلسطيني». وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل التي يتم فيها استعمال مصطلح «الشعب» بمفهومه الأوسع، وكذات للديمقراطية المناوئة للنخب، وكما يشمل مفهوماً أبعد من المفهوم القومي - الإثني. وبالفعل، فقد حظيت حركة الاحتجاج بتأييد شعبي. فلقد وصل التأييد الشعبي، بحسب الاستطلاعات، إلى ٨٨٪^١.

لكن على الرغم من توسيع مفهوم «الشعب» بقيت الاحتجاجات حبيسة حدود الخطاب القومي الصهيوني المقبول. فقد ارتكزت حركة الاحتجاج، إلى حد كبير، على «العقد الجمهوراني» (- R publican) المُقنع بين الشعب ودولته، والقاتل: "نحن نخدم الدولة، نتجند للجيش، ندفع الضرائب، وبالمقابل على الدولة الاهتمام برفاهيتنا". وقد تم التعبير عن نقطة انطلاق هذه المعارضة الرسمية، "على سبيل المثال، بواسطة أحد رموز الاحتجاج وهو "العلم الإسرائيلي القومي" الذي وُضع على طول بناية كبيرة في ملتقى شارعي روتشليد ومرمورق وفيه ثلاث فتحات صغيرة تشير إلى دموع حزن تتساقط منه، وبواسطة خطاب شمولي، أثار أصداء كبيرة، حيث قال إن "الإسرائيليين الجدد" هم الجيل الذي يواصل نهج الطلائعيين الصهيونيين وبناء البلاد على جميع أجيالهم. بالإضافة إلى اختتام جميع تظاهرات الاحتجاج بالنشيد القومي.

كان من المفترض أن تضم "الإسرائيلية الجديدة" تحت كنفها جميع قطاعات الشعب، لكن ثمة بعض القطاعات التي لم تستغ ذلك، ما أبقى بعض أجزاء الشعب خارج "الشعب" المحتج. وأشارت الاستطلاعات إلى أن الموقف من الاحتجاجات قد توزع حسب التوجه السياسي؛ فالمستطلعون الذي يُعرفون أنفسهم باليسار العلماني (والمنتظمون عادة إلى الطبقات الوسطى) أيدوا الاحتجاجات

شخص المستوطنون امكانية التصادم بين المطالبة «بدولة الرفاهية» داخل الخط الأخضر وبين وجود دولة رفاهية للمستوطنين خارج الخط الأخضر. وفي هذا السياق أطلقوا شعار «يوجد حل: البناء في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، محاولين بذلك الإمساك بطرفي العصا: التماثل مع الضائقة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه اقتراح حل يلائم نهجهم.

خدمت جذوة الاحتجاجات، وذلك عبر إضراب عمال "التمهيد" (المقاولة)، والذي لم يكن ممكناً أن يحدث لولا أحداث الصيف. قطاع آخر لم يشارك في حركة الاحتجاجات، بل كان هدفاً لاتقاداتها، هم بالطبع نخب أصحاب رؤوس الأموال في مجالات الصناعة والمهن الحرة. فلقد تفاجأت هذه النخب ومثلوها في الحكومة من شدة الاحتجاجات الشعبية. في البداية تعاملوا معها بازدراء، ثم تظاهروا أنهم فهموا الرسالة، لكنهم كانوا يعرفون منذ البداية أن لكل صيف نهاية.

بناء على المشهد الاجتماعي المتشكل أعلاه، يبدو أن "الشعب" ليس إلا "الشعب" الذي في الوسط، أي الطبقة الوسطى. ففي الأعوام الخمسة والعشرين الماضية اقترنت الطبقة الوسطى بالنخب الرأسمالية، وأيدت الثورة النيو- ليبرالية دون أي تحفظ. أصحاب

أكثر ممن يعرفون أنفسهم باليمين والمتدينين (والمتمنين عادة إلى الطبقات الدنيا). وقد توزع مؤيدو الاحتجاجات على النحو التالي: ٩٨٪ من مصوتي حزب العمل، ٨٥٪ من مصوتي الليكود، ٧٨٪ من مصوتي شاس، و ٥٠٪ فقط من مصوتي حزب "البيت اليهودي".^٢ وكان ثمة خمسة قطاعات من المجتمع الإسرائيلي لم تبرز بمشاركة في احتجاجات «الإسرائيليون الجدد»، بل ربما كانت معادية لها:

الفلسطينيون مواطنو إسرائيل، والذين شاركوا في الاحتجاجات بشكل جزئي، لكن معظمهم اعتبرها «قومية إسرائيلية» زائدة؛ المهاجرون من دول الاتحاد السوفياتي، حيث اعتبر معظمهم الاحتجاجات «إسرائيلية أصلاً» فائقة؛ «الحريديم»، والذين اعتبروا الاحتجاجات «إسرائيلية علمانية» زائدة؛

المتدينون القوميون، الذين اعتبروا الاحتجاجات «يسارية» زائدة؛ والقطاع الأخير هم المستوطنون، الذين شخصوا امكانية التصادم بين المطالبة «بدولة الرفاهية» داخل الخط الأخضر وبين وجود دولة رفاهية للمستوطنين خارج الخط الأخضر. وفي هذا السياق أطلق المستوطنون شعار «يوجد حل: البناء في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، محاولين بذلك الإمساك بطرفي العصا: التماثل مع الضائقة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه اقتراح حل يلائم نهجهم.

ثمة قطاع آخر لم يشارك في الاحتجاجات بشكل منظم هو مستخدمو ما يسمى «الياقات الزرقاء البيضاء»، الذين اعتبروا الاحتجاجات «مترفة» - Yuppie زائدة. وكانت نقابة العمال العامة (الهستدروت)، التي تمثل هؤلاء العمال، قد حاولت في البداية أن تجد لها موطئ قدم على منصة الاحتجاجات، وعندما لم تتمكن من ذلك انسحبت. ثم عادت إلى الصورة في شهر شباط ٢٠١٢ بعدما



تصوير: أوري رام

«وجه الاحتجاجات». الاحتجاجات الاجتماعية، ٢٠١١.

إذن، فقد جسدت حركة الاحتجاج محاولة (وليست ناجحة بالضرورة) لإحداث تغيير بـ "الائتلاف الطبقي" في إسرائيل. أي محاولة جزء من الطبقة الوسطى الابتعاد عن النخب الرأسمالية والعمل من أجل ذاته سوية مع الطبقات الدنيا، بالاستناد إلى توجه يمكن تسميته ما بعد- بعد حداثي. بمعنى، محاولة لخلق تعاضد اجتماعي يتجاوز الانقسامات الهوياتية.

على المستوطنات وخلق دولة رفاهية للمستوطنين. وتزداد حدة هذا الدعم السياسي وتخصيص الميزانيات لقطاعي "الحريديم" والمستوطنين، في ظل حكومة الإئتلاف اليميني وعلى رأسها بنيامين نتنياهو، وفي ظل غياب أي أفق لأمل سياسي. بل زاد هذا الإئتلاف الحاكم، في بداية صيف ٢٠١١، من تطرفه في ضرب العديد من الجوانب الديمقراطية داخل الخط الأخضر. في العام ٢٠١١ وجدت بعض فئات الطبقة الوسطى نفسها تُدفع إلى الزاوية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، لهذا سعت إلى تحييش "شعب" يُطالب بالعدالة الاجتماعية.

إذن، فقد جسدت حركة الاحتجاج محاولة (وليست ناجحة بالضرورة) لإحداث تغيير بـ "الائتلاف الطبقي" في إسرائيل. أي محاولة جزء من الطبقة الوسطى الابتعاد عن النخب الرأسمالية والعمل من أجل ذاته سوية مع الطبقات الدنيا، بالاستناد إلى توجه يمكن تسميته ما بعد- بعد حداثي. بمعنى، محاولة لخلق تعاضد اجتماعي يتجاوز الانقسامات الهوياتية.

(٣)

الأسباب الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات كانت، إذن، النتائج الاجتماعية الطبقيّة للثورة الاقتصادية النيو- ليبرالية الجارية منذ العام ١٩٨٥؛ وتدفع ميزانيات الدولة لقطاعي «الحريديم» والمستوطنين على حساب رفاهية المواطنين.

لكن السؤال: لماذا جرت الاحتجاجات في الشوارع وليس في المؤسسات؟ لماذا بواسطة أدوات خارج برلمانية من الخيام والمظاهرات وليس عبر الأحزاب؟

السبب هو الأزمة العميقة للتمثيل البرلماني وعدم ثقة شامل في الجهاز السياسي.

الشركات الناشئة من الشباب، "شبيبة المالية"، وأساتذة الاقتصاد هم فقط بعض النماذج البارزة لذلك الاقتران. لم تدرك هذه الطبقة أنها هي أيضاً من المستفيدين من سياسة الرفاه فأيدت تقليصها. لكن، عندما تم تنفيذ التقليصات، وجدت هذه الطبقة نفسها تهبط مع درجات السلم. فمع أنها تعمل أكثر، إلا أنها تنجح أقل في تمويل المصروفات والخدمات التي كانت مفهومة ضمناً بالنسبة لها، مثل الصحة والتعليم. على هذه الخلفية بدأ بعض أبناء الطبقة الوسطى، وخاصة الشباب الأكثر تعليماً في مركز البلاد وفي الجنوب والشمال كذلك، بدأوا يُدركون أنه في الوقت الذي يواصلون القيام بدورهم في "العقد الجمهوراني" (الخدمة في الجيش ودفع الضرائب)، فإن الجمهورية لا تقوم بدورها.

ثمة جانب سياسي لهذا التحول الاجتماعي. ففي حين نفّضت الجمهورية يدها عن الطبقة الوسطى والعاملة متهكة بذلك العقد غير المكتوب بينهما، واصلت بسط يدها بسخاء على قطاعين من المجتمع: "الحريديم" والمستوطنين، مع العلم أن أبناء الطبقة الوسطى (العلمانيين والتقليديين) لا يعتبرون هذين القطاعين شركاء في "العقد الجمهوراني". (أنظروا في هذا السياق "احتجاجات الخاسرين" شتاء ٢٠١٢، حيث احتج جنود الاحتياط على عدم خدمة "الحريديم" في الجيش). "الحريديم" غير ملزمين بالمشاركة في الإنتاج وفي حماية الأمن. وفي نظر أبناء الطبقة الوسطى فالمستوطنون يعيشون على حساب دافعي الضرائب ويتمردون على سلطة القانون أيضاً، وهم في نظر اليسار والمركز يشكّلون، على المدى البعيد، خطراً على أمن إسرائيل. منذ فترة طويلة يطرح اليسار إدعاء "الأواني المستطرقة"، والقائل بأن السبب الحقيقي لتقليص سياسة الرفاهية داخل تخوم الخط الأخضر هو صرف الميزانيات

أشارت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى أن الأحزاب السياسية تحظى بأقل قدر من ثقة الجمهور، وفقط نحو ربع المستطلعين أعربوا عن ثقتهم بدور هذه الأحزاب. كما وضع ٨٠٪ من الجمهور الأحزاب والسياسيين على رأس سلم الفساد. كما تراجعت العضوية في الأحزاب من ٢٠٪ في الستينيات إلى نحو ٦٪ في العقد الأول للقرن الحالي، وتراجعت نسبة التصويت في الانتخابات من ٨٥٪ في الماضي إلى ٦٠٪ فقط في الوقت الراهن.

السياسية تحظى بأقل قدر من ثقة الجمهور، وفقط نحو ربع المستطلعين أعربوا عن ثقتهم بدور هذه الأحزاب. كما وضع ٨٠٪ من الجمهور الأحزاب والسياسيين على رأس سلم الفساد. كما تراجعت العضوية في الأحزاب من ٢٠٪ في الستينيات إلى نحو ٦٪ في العقد الأول للقرن الحالي، وتراجعت نسبة التصويت في الانتخابات من ٨٥٪ في الماضي إلى ٦٠٪ فقط في الوقت الراهن^٣.

تعود بعض أسباب أزمة الثقة بالسياسة هي الأخرى إلى التوجهات النيو-ليبرالية. فقد عمل توحد الأحزاب الكبرى حول البرنامج النيو-ليبرالي الأساس على تمويه الفروقات بينها، ما جعل عملية الاختيار بينها أقل أهمية. بالمقابل تم تمويه الفروقات السياسية بين الأحزاب. فبينما أعلنت الحكومة برئاسة زعيم الحزب اليساري الأكبر أنه «لا يوجد شريك» للسلام، عملت الحكومة برئاسة زعيم أكبر حزب يميني على خطة أحادية الجانب (لأنه «لا يوجد شريك») للخروج من قطاع غزة ونفدتها. وتعزز هذا الميل مع تشكل أحزاب وسط تجمع بين قيادات يسارية ويمينية سابقة، على قاعدة أيديولوجية غامضة، ومع انضمام أحزاب متناقضة إلى الائتلاف الحكومي. وأدى هذا الأمر إلى خسارة الأحزاب دورها المركزي كوسيط بين المواطنين والدولة، تاركة الساحة السياسية مشاعاً أمام المنافسة الإعلامية والتجارية من جهة، وأمام انتمايات ما قبل سياسية، هوياتية وجندرية من جهة أخرى. زيادة على ذلك، لم تعد النخب المثقفة والإعلامية تهتم بمسائل الانتاج والتوزيع في العقود الأخيرة، التي أصبحت بنظر النخب الإدارية مجرد مسائل فنية للمختصين، والتي يجب فصلها عن التدخل الخارجي من قبل الجمهور أو السياسيين.

إن إحدى السمات البارزة لحركة الاحتجاج هي تعريفها من قبل المحتجين أنفسهم بأنها «لا سياسية» أو «غير سياسية». فلقد امتنع المتحدثون باسم حركة الاحتجاج بشدة عن التماثل مع أي حزب سياسي، أو عن إقامة أية علاقة مع شخصيات سياسية. وحرصوا بشكل خاص على إنكار أي علاقة مع اليسار (رغم أن بعضهم كانوا ينتمون فعلاً إلى اليسار)، وعلى إنكار أي نية لإسقاط حكومة نتنياهو كما أنهم متحدثو اليمين. وأن تكون لا سياسياً في السياق السياسي الإسرائيلي يعني أولاً عدم إتخاذ أي موقف من قضية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ومستقبل المناطق المحتلة. وهي القضية التي يتم التصنيف بناء على الموقف منها إلى يسار أو يمين في الخريطة السياسية المحلية. لقد امتنع المحتجون (باستثناء عناصر من اليسار المنظم الذين شاركوا في الاحتجاجات) من التعاطي مع هذه القضية كمن يحرص على عدم الاقتراب من النار. فبكونها قضية خلافية كان من العصي التعاطي معها وفي الوقت نفسه الحفاظ على الطابع الموحد للاحتجاجات، أي «الشعب».

أكثر من ذلك، تم عرض المطالب المركزية للاحتجاجات بتغيير سلم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية على أنها غير سياسية. وهو الأمر الذي يشهد أكثر من غيره على نجاح التوجه النيو-ليبرالي بعرض الاقتصادي على أنه غير سياسي، وكمجال تحكمه قوانين السوق العقلانية ويُدَار من قبل المختصين، ويقع خارج حدود النقاش السياسي. وكانت رسالة حركة الاحتجاج بأن المؤسسة السياسية كلها قد خانت واجب خدمة المواطنين ككل. هذا التوجه من السياسيين معروف أيضاً من حركات احتجاج في دول أخرى في العالم. ولقد أشارت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى أن الأحزاب

أما التجديد الأكبر لحركة الاحتجاج فكان في مجال الخطاب: أي إعادة القضايا الاقتصادية الاجتماعية إلى النقاش العام، وتعزيز العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وخلق جماعة «شعب» تتجاوز الفردانية التي تميّز الطبقة الوسطى والقطاعية التي تميّز الطبقات الدنيا، وتعزيز معارضة استمرار سلب الحقوق الاجتماعية من المواطنين. إلا أن هذا الفعل السياسي العظيم من تغيير الخطاب عُرِف من قبل قيادات حركة الاحتجاج كـ «لا سياسي»، لأن أزمة التمثيل التي أصابت الجهاز السياسي لم تتح حراكا سياسيا ضمن الأدوات المقبولة.

ألحَّ عليها سؤال من هم الممثلون الحقيقيون للاحتجاج. حظيت المجموعة الصغيرة التي بادرت إلى الاحتجاجات فوراً بمكانة القيادة وأطلق عليها «مقر روتشيلد»، وهي المكانة التي ساهمت التغطية الإعلامية في تشكيلها. برز التوتر الأول بين هذه المجموعة، التي اتّسمت بالراديكالية من ناحية مطالبها وأسلوبها، وبين رئيس الاتحاد القطري للجامعيين إيتسيك شمولي، والذي كان هو الآخر من قادة الاحتجاجات، والذي كان معتدلاً ومؤسسياً من ناحية مطالبه وأسلوبه.

وبرز التوتر الثاني بين المركز والأطراف. فلقد تم تشخيص «مقر روتشيلد» مع مدينة تل أبيب وطابعها النخبوي، ومع الطبقة الوسطى الأشكنازية. أما في القدس، حيفا، وفي خيام الأطراف في الشمال وفي الجنوب خاصة، فقد ظهرت قيادات محلية طالبت بالتمثيل المناسب لبقية المناطق في البلاد. في البداية جرت محاولة للحوار بين قيادات الاحتجاجات بهدف تشكيل إطار تمثيلي للجميع، لكنها لم تنجح. وعندما خبت حركة الاحتجاج في نهاية الصيف لم تترك خلفها إطاراً تنظيمياً قادراً على الحفاظ على مواصلة فعاليات الاحتجاج.

(٤)

كان الشعار الأساس والمعروف لحركة الاحتجاج هو «الشعب يريد عدالة اجتماعية». لكن ما هو المقصود بذلك؟ كما هو معلوم، اندلعت الاحتجاجات بشكل عفوي ومن دون استعدادات سابقة، وذلك بمبادرة جامعيين وخريجي جامعات من مجالات السينما والإعلام. وعدا انتقادهم للحالة والضغوطات الاقتصادية اليومية، وصعوبة «إنهاء الشهر»، لم تكن لدى قيادات الاحتجاج شريعة اجتماعية مُنظمة، ولا برنامج اقتصادي بديل.

أما التجديد الأكبر لحركة الاحتجاج فكان في مجال الخطاب: أي إعادة القضايا الاقتصادية الاجتماعية إلى النقاش العام، وتعزيز العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وخلق جماعة «شعب» تتجاوز الفردانية التي تميّز الطبقة الوسطى والقطاعية التي تميّز الطبقات الدنيا، وتعزيز معارضة استمرار سلب الحقوق الاجتماعية من المواطنين. إلا أن هذا الفعل السياسي العظيم من تغيير الخطاب عُرِف من قبل قيادات حركة الاحتجاج كـ «لا سياسي»، لأن أزمة التمثيل التي أصابت الجهاز السياسي لم تتح حراكا سياسيا ضمن الأدوات المقبولة.

تم التعبير عن هذه السياسة اللاسياسية ليس فقط عبر علاقتها السلبية بالسياسة التقليدية ومؤسساتها (الأحزاب، الكنيسة وغيرها)، بل أيضاً عبر محاولة البحث عن أشكال إيجابية جديدة للديمقراطية السياسية المباشرة، وعبر محاولة تحويل الحيز العام إلى حيز للجمهور. وبين عشية وضحاها تحولت الخيام إلى عامل جذب للإعلام وللجمهور. وتدققت إليها عشرات آلاف المواطنين من الغسق وحتى الفجر. وأقيمت الفعاليات الثقافية، الموسيقية، الغذائية والسياسية في كل زاوية. واجتمع فنانون، مغنون، ممثلون، محاضرون، جامعيون ومشاركو الاحتجاجات في حلقات نقاش جدية حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية، شاهدوا أفلاما تناولت قضايا اجتماعية، استمعوا إلى موسيقى احتجاجية على أنواعها، رقصوا، أكلوا، شربوا، دخنوا وصلّوا، كل حسب ذوقه ومعتقداته. تذكّر البعض تمرد الطلاب في الستينيات، وخاصة مهرجان الروك الضخم في وودستوك في نيويورك العام ١٩٦٩، البعض الآخر تذكّر خطابات الهايد بارك في لندن، والتي تجسّد نموذجاً لحيز عام مفتوح لجميع ألوان الطيف.

لكن أزمة التمثيل لم تتخط حركة الاحتجاج نفسها. فمنذ بدايتها

النظر النيو- ليبرالية. فعلى غرار صحيفة «دي ماركر»، والتي كانت من بين المساهمين المركزيين في تغيير الخطاب العام، ادّعى المتحدثون الرسميون باسم الحكومة، أن الحل المطلوب ليس لجم الرأسمالية، بل تعزيز المنافسة الرأسمالية بالذات. وبالنسبة للمشاكل التي طرحها المختصون، فقد عزت الحكومة ذلك إلى الاقتصاد المركزي، وهو الادعاء الذي يستعمل عادة لتسويق خصخصة القطاع العام وضد نضالات نقابات العمال. وتم الآن استغلال ذلك لتسويق طلب فرض بعض القيود على سيطرة المجموعات الرأسمالية الكبيرة على عدد كبير من الشركات بواسطة الطريقة الهرمية. تتلاءم هذه السياسة مع استنتاجات اللجنة التي عُيّنت قبل اندلاع الاحتجاجات لفحص مركزية القطاع الاقتصادي. على كل حال، فلقد تم تحويل الخطاب الجديد للاحتجاجات إلى نموذج الخطاب المهيمن، والذي يدعي أن النيو- ليبرالية ليست المشكلة، بل الحل.

الطريقة المثلى والمُجرّبة للتعامل مع الاحتجاج الاجتماعي هي عزل السياسة عن الشارع ونقلها إلى غرف النقاشات ولجان الفحص. وهكذا قرر رئيس الحكومة تعيين «لجنة للتغيير الاقتصادي الاجتماعي» تألفت من مهنيين تابعين للمؤسسة، وعلى رأسها الخبير الاقتصادي البروفسور مانويل تراختنبرغ. وتم توجيه اللجنة لتقديم اقتراحات ضمن إطار الميزانية القائمة، أي إيجاد طريقة لنقل مبالغ من بند معين في الميزانية، مثل الأمن، إلى بنود الخدمات الاجتماعية. قامت اللجنة بإجراءات ديمقراطية مثالية وغير مسبوق، واستمعت إلى طعونات الجمهور، ثم نشرت تقريرها في نهاية شهر أيلول. وعقبت دافني ليف على التقرير بقولها إن اللجنة تستعمل لغة الاحتجاج بهدف «الاستهزاء بها». أما البروفسور أفيا سفيياك فقد ادعى أن القسم البلاغي للتقرير كُتب بروح لغة الاحتجاج، لكن القسم التطبيقي لا يبشر بأي تغيير.

تجدد الإشادة بتقرير تراختنبرغ لأنه يتبنى وجهة نظر الطبقة الوسطى بخصوص «العقد الاجتماعي الجمهوراني» غير المكتوب بين الدولة ومواطنيها، وبخصوص خرق هذا العقد. وقد يكون التقرير الرسمي الوحيد الذي يُعرّف هذا العقد. لقد عبرت اللجنة عن تماثلها مع الشكوى الأساسية لحركة الاحتجاج، وهي أن الجيل الشاب للطبقة الوسطى، الطبقة التي «تدفع وتحارب»، وتحتمل



خيام الاحتجاج المركزية، جادة روتشيلد، تل أبيب. الاحتجاجات الاجتماعية، ٢٠١١.

تصوير: أوري رام

في الأسابيع الثلاثة الأولى كان مجرد الاحتجاج تجديداً وأعتبر هدفاً بحد ذاته، لكن مع مرور الوقت إزدادت الضغوطات المطالبة بتحديد مطالب الاحتجاج. وبهدف بلورة وثيقة أولية استعملت قيادة الاحتجاجات وثيقة حركة «درور إسرائيل» القائمة. استهلكت الوثيقة الأولى (من الثامن من شهر آب ٢٠١١) باتهام الحكومات الإسرائيلية، منذ العام ١٩٧٧، باتخاذ سياسات اجتماعية تعمق عدم المساواة وتدهور الخدمات الاجتماعية. وطالبت الوثيقة بتغيير السياسة بهدف القضاء على الفقر، توسيع الخدمات الاجتماعية، إتباع نظام ضرائبي أكثر تقدماً، العمل في مجال العقارات من أجل تخفيض أجور المساكن، تطبيق التعليم المجاني للأطفال منذ جيل ثلاثة أعوام وغيرها.

اعتمدت هذه المطالب على الإطار الاشتراكي- الديمقراطي المعتدل، وعلى أساس الفكر الاقتصادي الكينزي (Keynesian Economic Theory). لكنها لم تتضمن مطالب لتغييرات بنيوية بعيدة المدى، بل مطالب إصلاحية فقط.

اعترفت الحكومة في ردها على هذه المطالب بضرورة إجراء إصلاحات اجتماعية معينة، لكنها ترجمت هذه المطالب إلى وجهة

شكّلت الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ حدثاً غير مسبوق في إسرائيل. فحتى الآن لم يخرج مئات آلاف المواطنين في تظاهرات حول قضية اجتماعية، وحتى الآن لم تشارك الجادة المركزية في الدولة في الاحتجاجات الاجتماعية بهذا الزخم، وحتى الآن لم تحظ الاحتجاجات الاجتماعية بهذا التأييد الجارف من قبل الإعلام والجمهور. ومنذ بداية الثورة النيو- ليبرالية في العام ١٩٨٥ لم يحدث أن تحدى مثل هذا العدد الهائل الخطاب المهيمن على السوق الحرة، وفي مثل هذه القوة.

راديكالية للتغيير، حتى ولا في مجالات: الإنتاج، التوزيع والاستهلاك. أيضاً في هذه الحالة كانت نقطة الانطلاق المفهوم ضمنا هي الاقتصاد الكينزي، التي تدعو إلى تدخل الحكومة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

(٥)

شكّلت الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ حدثاً غير مسبوقاً في إسرائيل. فحتى الآن لم يخرج مئات آلاف المواطنين في تظاهرات حول قضية اجتماعية، وحتى الآن لم تشارك الجادة المركزية في الدولة في الاحتجاجات الاجتماعية بهذا الزخم، وحتى الآن لم تحظ الاحتجاجات الاجتماعية بهذا التأييد الجارف من قبل الإعلام والجمهور. ومنذ بداية الثورة النيو- ليبرالية في العام ١٩٨٥ لم يحدث أن تحدى مثل هذا العدد الهائل الخطاب المهيمن على السوق الحرة، وفي مثل هذه القوة. في صيف ٢٠١١ سمعنا شعار «السوق حرة، نحن لا»، وقام المجتمع المدني، وعلى رأسه ممثلو الطبقة الوسطى، للدفاع عن نفسه ضد الدولة وضد المصالح الاقتصادية للنخب الرأسمالية، الذين اختارت الدولة خدمتهم. على الرغم من ذلك، فلقد واجهت الاحتجاجات قيوداً قد تعيق نجاحها على المدى البعيد.

على المستوى الفكري: رغم أن حركة الاحتجاج قد وضعت للمرة الأولى في إسرائيل مطلب العدالة الاجتماعية على رأس أجندة المواطنين، إلا أنها لم تنجح في بلورة وجهة نظر راديكالية، منهجية وشاملة، مقابل الهيمنة النيو- ليبرالية، واكتفت بعرض سلسلة من الضائقات الاجتماعية التي يمكن حلّها بواسطة خطوات سياسية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الاحتجاجات

عبء الضرائب، وعبء الخدمة العسكرية النظامية والاحتياطية، لا تحصل على التعويض والدعم المناسبين من الدولة، بينما تتمتع مجموعات أخرى من السكان بكرم الدولة. يتضمن التقرير مجموعة خطوات سياسية تهدف بالأساس إلى تخفيف العبء عن هذه المجموعة، لكن دون أي تجاوز يُذكر للنهج النيو- ليبرالي على المستوى الاقتصادي الكلي. صحيح أن الحكومة قد تبنت التقرير رسمياً، لكن من المستبعد أن تطبقه عملياً. في نهاية المطاف، كانت النتيجة الأساسية للجنة تراخيتبرغ، هي بالذات النتيجة التي حدّرت القيادة الراديكالية لحركة الاحتجاج منها: الماطلة في الوقت بانتظار تفرق الاحتجاجات وتآكل المطلب الرئيس لحركة الاحتجاج نهائياً. مقابل تعيين لجنة حكومية مهنية، طالب قادة الاحتجاج باستشارة ضدية. وقد استجاب عشرات الباحثين النقديين من مجالي الاقتصاد والاجتماع في الجامعات، المؤسسات المدنية، والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسهم البروفسور أفيا سفيياك والبروفسور يوسي يونه، وتشكّلت طواقم مهنية مختلفة. عملت هذه الطواقم بطريقة ديمقراطية مثالية في تواصلها مع الجمهور. وتمت صياغة مطلب طموح للتغيير، من خلال المحافظة الصارمة على حدود الخطاب المهني، وعدم تقديم رؤى



الشعار: السوق حرة. فحين حيناً!

شكلت أحد الأحداث السياسية الأهم في إسرائيل، إلا أنها فضّلت التمسك بالطابع اللاسياسي، وامتنعت عن الكشف عن العلاقة بين عدم تطبيق دولة الرفاهية داخل الخط الأخضر، وبين تطبيقها على المستوطنين خارج الخط الأخضر. والأنكى، أن مطلب العدالة الاجتماعية قد راج من خلال تجاهل عدم العدالة القومية المؤسسية في مناطق السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي لم يتح لممثلي الاحتجاجات بلورة وجهة نظر شاملة حول آفات المجتمع الإسرائيلي.

على المستوى التنظيمي: على الرغم من أن الاحتجاجات أثبتت أنه بالإمكان إيقاظ الجمهور الإسرائيلي من سباته، لكنها لم تؤسس إطاراً لتوجيه الطاقات التي تم تجنيدها بشكل متقطع إلى نشاط مُنظم ومتواصل، ولم تخلف وراءها بنية تحتية لمواصلة نشاطاتها بعد الصيف.

على المستوى السياسي: على الرغم من نجاح الاحتجاجات في تجديد مصطلح «الشعب» بمفهومه الشامل والاجتماعي، إلا أنها لم تنجح في ترسيخه، ولم تنجح في نهاية المطاف في خلق جسور تواصل بين المركز والأطراف، بين شباب الطبقة الوسطى وبين طبقة العمال المنظمة، وبالطبع ليس بين المركز اليهودي والأطراف الفلسطينية في إسرائيل.

مع اقتراب موسم الأعياد، وبدء السنة الدراسية في الجامعات واقتراب فصل الشتاء، وعندما تم تفكيك خيام الاحتجاج وتفرّق المتظاهرين، واسبى مؤيدو الاحتجاج أنفسهم بأنها مجرد نهاية البداية، ونهاية المرحلة الأولى للاحتجاجات. لكن هل سيكون استمرار لهذا البداية؟ هل نتوقع مرحلة أخرى؟ هل كانت العجلة المحركة لسيرورة أكثر تعقيداً؟

حالياً، وخلال كتابة هذه السطور لا يمكننا أن نعرف ذلك. ففي كل يوم تخرق الحكومة الوعود التي قطعتها على نفسها بالاستجابة لمطالب المحتجين. ولا توجد أية مفاجأة هنا، فرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو النبي والكاهن الأكبر للنيو- ليبرالية في إسرائيل. وبعد مضي أشهر قليلة على هدوء موجة الاحتجاجات، إلا أنها ما زالت تغلي تحت الأرض ولدى مئات الناشطين وعشرات التنظيمات، لكن دون أي نجاح، حتى الآن، في بلورة قيادة جديدة تستقطب الجماهير على المستوى الوطني، على غرار نجاحات الصيف. وما زال قادة الاحتجاج (في هذه المرة امرأة ورجل لوحدهما) يبحثون عن طريق

جديدة لتجديد الاحتجاجات. قامت دافني ليف بتأسيس شركة أسهم اجتماعية؛ ستاف شاير تقود مجموعة تفكير وعمل طلابية؛ إيتسيك شمولي يواصل التعبير عن انتقادات اجتماعية معتدلة على غرار الوسط السياسي.

مع ذلك فإنه منذ بداية الثورة النيو- ليبرالية في العام ١٩٨٥ لم يحدث أن تحدّى مثل هذا العدد الهائل الخطاب المهيمن على السوق الحرة، وفي مثل هذه القوة. في صيف ٢٠١١ سمعنا شعار «السوق حرة، نحن لا»، وقام المجتمع المدني، وعلى رأسه ممثلو الطبقة الوسطى، للدفاع عن نفسه ضد الدولة وضد المصالح الاقتصادية للنخب الرأسمالية، الذين اختارت الدولة خدمتهم.

السؤال المثير هو: هل سيكون لهذه الثورة تأثير على الانتخابات العامة للكنيست التي ستجري العام ٢٠١٣؟ السياسة في إسرائيل، كما في الشرق الأوسط عامة، غير متوقعة، وكل محاولة للتنبؤ في بداية العام ٢٠١٢ بشأن ما سيحدث في العام ٢٠١٣ هي محاولة لا أساس لها. ففي نهاية المطاف، وحتى صباح الرابع عشر من تموز ٢٠١١ لم يتوقع أي شخص أنه في مساء ذلك اليوم سوف تندلع موجة الاحتجاجات الاجتماعية الأكثر صخباً في تاريخ إسرائيل.

شباط ٢٠١٢

[مترجم عن العبرية. ترجمة: نواف عثمانة]

الهوامش

- ١ حسب استطلاع القناة ١٠، والذي نُشر في موقع "وايت" بتاريخ ٢ آب ٢٠١١، تحت عنوان "استطلاع: ٨٥٪ من مصوتي الليكود يؤيدون احتجاجات الخيام"، ynet.co.il/articles/0.7340.L-4103617.00.html (شاهد بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩).
- ٢ المصدر السابق.
- ٣ آشير أريان، نير أطمور وياعيل هدار، ٢٠٠٦. "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٠٦: تغيّرات في الجهاز الحزبي في إسرائيل"، معهد جوتمان والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، idi.org.il/PublicationsCatalog/Pages/BOOK_7074/Publications_Catalog_7074.aspx (شاهد بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣).
- ٤ الملكية الاقتصادية على البنية "الهرمية" هي تلك التي تسيطر فيها الشركات التي على رأس الهرم على الشركات التي في القاعدة بواسطة استثمارات قليلة نسبياً.
- ٥ الاسم الرسمي لهذه اللجنة هو "لجنة زيادة المنافسة في السوق"، وتُعرف أيضاً باسم "لجنة شاني" على اسم حايم شاني الذي ترأسها. أقيمت هذه اللجنة من قبل الحكومة في شهر تشرين الأول ٢٠١٠. في أعقاب إدعاءات وجود مركزية كبيرة للملكي الشركات، الأمر الذي يضر بالجدوى الاقتصادية.